ملخص #مساحة_الضيافة

🚩تنبيه مهم:

-ما يُنشر ضمن سلسلة (ملخص مساحة الضيافة) هو طرح إثرائي يلخص ما ذكر في المساحات بهدف استفادة ملاك المطاعم والمقاهي.

-قد يحمل ما تقرأه وجهات نظر، أو خبرات، أو تجارب شخصية، وليس بالضرورة أن يكون قاعدة عامة أو رأيًا متخصصًا.

-خُذ ما يناسبك، ودع ما لا يناسبك.

-نشارك لتبادل المعرفة، ونثق بأن كلّ تجربة تسهم في بناء قطاعٍ أكثر نضجًا ووعيًا.

-هذا الطرح لا يمثل رأيًا رسميًا من الجمعية أو الجهات ذات العلاقة، ويهدف للإثراء فقط .

📄 العدد # 1

المخالفات التجارية في المطاعم والمقاهي

ضيف المساحة المحامي عمر بن مهدي (مؤسس ومدير شركة إياس - مستشار قانوني ومحكم)

يشهد قطاع المطاعم والمقاهي في المملكة العربية السعودية تنامياً ملحوظاً، إلا أن المخالفات التجارية تمثل تحدياً جسيماً لملاك هذه المنشآت، فبعض المخالفات قد تصل قيمتها إلى مئات الآلاف من الريالات، مما يؤثر سلباً على الأرباح وقد يؤدي إلى خسارة المشروع بالكامل، والنقطة الأهم في هذا السياق هو أن الجهل بالأنظمة ليس عذراً، إذ يتحمل صاحب المنشأة المسؤولية الكاملة عن أخطاء العمالة وفقاً للمادة ١٢ من نظام العمل السعودي التي تنص على التالي: " يجب على صاحب العمل إعلان لائحة تنظيم العمل وأي تعديلات عليها في مكان ظاهر بالمنشأة أو بأي وسيلة أخرى تضمن علم العاملين بها"، أي يلتزم صاحب العمل بإحاطة العامل عند التحاقه بلوائح المنشأة وإتمامه واجباته.

🟢 الجهات المتخصصة في إصدار المخالفات والضرائب في المملكة

النقطة الأهم هي وعي صاحب المنشأة بجميع الجهات الموكلة بإصدار المخالفات والضرائب من أجل تجنب هذه المخالفات والحد منها قدر الإمكان، والتي تتضمن ما يلي :

-وزارة البلدية: تمتلك نظام واضح ومنشور تحت اسم "لائحة الاشتراطات البلدية والفنية للمطاعم والمقاهي: ويجب على كل صاحب منشأة الاطلاع عليها.

-وزارة الموارد البشرية: يرتبط بها نظام العمل، وأي مخالفة بسيطة لهذا النظام يمكن أن تفرض تسديد راتب عامل مثلاً لمدة طويلة حتى انتهاء مدة العقد مع العامل، مما يسبب التضرر الكبير مالياً، لذلك الوعي بنظام العمل ضروري جداً.

-هيئة الزكاة والضريبة والجمارك: نظامها صعب جداً ولا يمكن الإحاطة به بسهولة، لذلك يجب التعاقد مع محاسبين قانونيين ومحامين متخصصين.

-وزارة التجارة: جهة مراقبة وراصدة للمخالفات، مخالفاتها كثيرة ومتنوعة، مثلاً عدم تسعير المنتجات بشكل صحيح، عدم وجود لائحة تسعير، الغش في بيانات الإعلانات، التلاعب في الوزن والكميات، حيث تقوم بوضع المخالفة في سجل المنشاة وتترتب عليها جزاءات لاحقة.

كيف يقوم صاحب المنشأة بتوثيق خطأ العامل الذي تسبب بالمخالفة؟

من أهم الاستفسارات التي يطرحها أصحاب المطاعم والمقاهي حول المخالفات والضرائب هي كيفية إثبات خطأ العامل الذي تسبب بفرض المخالفة، إليكم الطريقة التفصيلية:

-يجب إصدار محضر حول خطأ العامل، ويجب أن يكون المحضر توعوي يشير إلى أن العامل قد تلقى التدريبات المهنية اللازمة، ولا يجب أن يبرر العامل موقفه بانه جديد في البلاد ولم يدري عن هذه الاشتراطات مسبقاً، ويجب إلحاق العامل في دورة تدريبية حول الاشتراطات البلدية، العمالية، الصحية للمنشاة ويحرر له محضر حول ذلك.

-بعدها يجب على العامل التوقيع على الوثيقة التي تثبت أنه على اطلاع بهذه الاشتراطات، وأيضاً يتم توضيح الواجبات المفروضة عليه ضمن سياسة المنشاة في وثيقة رسمية ويطلب من العامل التوقيع عليها.

-والآن من الضروري على كل صاحب منشأة إدراج بند التزام صريح في عقد العمل مع العمالة يشير إلى أن خطأ العامل الذي يسبب فرض مخالفة يوجب العامل بتسديد المخالفة أو بصيغة أخرى "يتحمل العامل قيمة المخالفات الناتجة عن تقصيره"، هذه البنود تحمي صاحب المنشأة قدر الإمكان تجاه العامل، كما ان التقصير في توعية العامل هو خطأ صاحب المنشأة أولاً وأخيراً.

الإجراءات الوقائية التي يمكن لصاحب المنشأة اتباعها لتجنب المخالفات

إن سبل الوقاية يختصر في حصر المخالفات في مرحلة التأسيس والإنشاء وعند التعاقد مع أي عامل يتم التركيز على تجنب هذه المخالفات قدر الإمكان، بالإضافة إلى اتباع مجموعة من الإجراءات الوقائية التي تتضمن ما يلي:

-الوعي القانوني بمخالفات الجهات المصدرة للمخالفات مثل البلدية، وزارة الموارد البشرية، هيئة الضريبة، يتم ذلك من خلال الاستعانة بمحاسب قانوني يعمل على رفع الإقرارات القانونية في وقتها سواء الربع سنوية والنصف سنوية والإقرارات السنوية والزكوية.

-توظيف محامي متخصص والتعاقد معه بصورة سنوية لمراجعة: عقود العمال، سياسات المنشأة، اللوائح التنظيمية، بالإضافة إلى رفع دعوى تظلم عند فرض أي مخالفة عشوائية، ومتابعة: التعديلات القانونية الجديدة وصياغة عقود العمل.

-مراجعة لوائح الجهات الرقابية بشكل دوري: أهمها لائحة الاشتراطات البلدية والفنية المتوفرة في منصة بلدي ومراجعة نظام مكافحة التستر التجاري ولائحة حماية المستهلك.

أبرز مخالفات المطاعم والمقاهي وتداعياتها المالية

هناك الكثير من المخالفات التجارية في قطاع المطاعم والمقاهي في المملكة العربية السعودية وهي من أهم المواضيع التي تواجه ملاك المطاعم والمقاهي، لكن التاجر لا بد أن يعرف أن الجهل بالأنظمة لا يعد عذراً لأنه هو من جلب العمالة وهو من أعد سياسة المنشأة وبحسب القاعدة فإن المباشر والمتسبب كلاهما مسؤول، ويجب التوعية القانونية وتوجيه العمال حول قيم المخالفات وتحملها، لكن تتنوع هذه المخالفات على نطاق واسع لتتضمن ما يلي:

-مخالفات البلدية: أبرزها اكتشاف مواد غذائية منتهية الصلاحية (حتى لو كانت منتهية منذ يومين) يترتب عليها أحياناً غرامات مالية كبيرة مع إغلاق لمدة ١٠ أيام، وعدم ارتداء العمال للقفازات أو عدم تعليق الشهادات الصحية يؤدي إلى إيقاف فوري للنشاط كما أن تجاوز السعة الاستيعابية أو عدم توفر اشتراطات السلامة ينتهي بسحب الترخيص.

-مخالفات وزارة الموارد البشرية: قد تكلف صاحب المنشأة تسديد راتب عامل لمدة عام كامل، مثلاً عدم توثيق عقود العمل بشكل نظامي يلزم صاحب المنشأة بدفع رواتب العمال حتى انتهاء المدة المفترضة للعقد، وعدم تدريب العمال على الاشتراطات الصحية تفرض غرامات كبرى.

-مخالفات هيئة الزكاة والضريبة: هي الأكثر صعوبة، مثلاً التأخر في تقديم الإقرارات الضريبية يؤدي إلى فرض غرامات تراكمية، وأخطاء في كشوف الحسابات توجب إعادة حساب الضرائب لسنوات ماضية مع غرامات.

-مخالفات وزارة التجارة: تفهم الأمور بشكل خاطئ ولا يوجد لديها حسن نية إطلاقاً، فقد ينتهي منح العمال نسبة من الأرباح (حتى لو كنوع من الحوافز) باتهام صاحب المنشأة بالتستر التجاري مع عقوبات كبيرة، كما أن عدم وجود لائحة تسعير واضحة أو غش في المواصفات يؤدي إلى فرض غرامات تصل إلى مليون ريال.

◯ أهم الأنظمة واللوائح التي يجب على صاحب المنشأة الإحاطة بها

هناك ٥ أنظمة أساسية يجب على صاحب المنشاة الوعي بها جيداً لتفادي التعرض للمخالفات والغرامات قدر الإمكان بما في ذلك:

-نظام العمل: يجب التركيز عليه لأن أي مخالفة تكلفك راتب عامل، ويجب على صاحب المنشأة فهمه كاملاً

-لائحة الاشتراطات البلدية والفنية للمطاعم والمقاهي: المنشورة في منصة بلدي وهيئة الخبراء، لمعرفة المخالفات المترتبة على كل نشاط وتوعية العمال بها

-هيئة الزكاة والضريبة والجمارك: من الأنظمة الصعبة التي تتطلب شرح كامل ومبسط من قبل محاسب قانوني لمعرفة الالتزامات والاشتراطات ببساطة.

-قوانين وزارة التجارة: التي تتطلب مصداقية التاجر وابتعاده عن الغش وعدم إشراك العامل في استثمار المشروع، حينها تصبح اموره سليمة في وزارة التجارة حتى لو لم يدرك جميع أنظمة وزارة التجارة فقط يجب عليه التركيز نظام مكافحة الغش التجاري ولائحة حماية المستهلك.

-لائحة الاشتراطات من موقع بلدي: يجبب وضعها في جدول وحصر المخالفات والاشتراطات وفق النشاط المهني وتوعية العمال بها بدقة.

لو أن كل تاجر أراد أن يعرف جميع الجوانب القانونية لبذل وقت كبير على حساب تجارته وإدارة منشاته، لأنه مهما بذل وقت لا يكفي يومياً هناك تعديلات جديدة على الأنظمة ويصعب على التاجر متابعتها واستيعابها، فالأفضل هو توكيل محامي متخصص بعقد سنوي حتى لو كان مكلفاً لمراجعة عقود العمل ومراجعة لائحة المنشاة واستلام القضايا والمخالفات من بدايتها، ويجب التنويه إلى أن رفع الإقرارات يتطلب وجود محاسب بعقد رسمي، فالبعض يسترخصون الامر ويتعاملون مع محاسبين قانونيين كل ٣ أشهر مرة بمبلغ زهيد لإجراء الإقرارات، هذا التصرف يؤدي إلى فرض مخالفات غير محتملة، مثل مخالفات بيانات كشف الحسابات، مدخلات نقاط البيع والإقرار الضريبي، هنا تأتي مخالفة وغرامة وضريبة محتسبة وفق الأصول، لذلك يجب التوجه إلى مكاتب محاسبة قانونية ذات سمعة طيبة.

● الآثار القانونية للمخالفات في قطاع المطاعم والمقاهي

لكل مخالفة أثر معين، بعض المخالفات تؤدي إلى سحب الترخيص من أساسه، وبعض المخالفات غرامة، وبعضها إيقاف مؤقت للنشاط، لكل مخالفة إذا ثبتت لها تفاصيلها.

-مثلاً نظام مكافحة الغش التجاري يختلف عن نظام مكافحة التستر والأنظمة الأخرى فعلى الرغم من ان الإحاطة بالأنظمة صعب إلا أنه من الضروري معرفة كيفية تجنب المخالفات والمسار الصحيح لإلغاء المخالفات قبل ثباتها.

-مثلاً هناك موظف بحسن نية اشترى أدوات للمؤسسة من بطاقة صراف المؤسسة وصدرت مخالفة تحت مواد التستر التجاري وفرضوا مخالفة على العامل والمنشأة لأن النظام يتكلم عن إدارة الحسابات بشكل مطلق ولا يحتسب حسن النية فعلياً والمؤسسة في البداية هي من باشرت بالتظلم وتم استلام الدعوى من قبل مكتب متخصص ليتم إلغاء المخالفة بنجاح بفضل الله.

آلية الاعتراض على المخالفات قانونياً

هناك مجموعة من الخطوات التي يجب على صاحب المنشأة اتباعها من اجل الاعتراض على المخالفة التي فرضت عليه بطريقة قانونية ونظامية تماماً كما يلي:

-الاعتراض المبدئي خلال ٦٠ يوماً: لكل جهة نظام إلكتروني خاص (البلدية، التجارة، الضريبة)، يجب فيه تقديم المستندات الداعمة (محاضر تدريب العمال، صور التراخيص).

-إذا تم إلغاء المخالفة فقد نجحت الخطة والحمد لله.

-أما إذا رُفض الاعتراض: التوجه إلى المحكمة الإدارية في ديوان المظالم وإعداد صحيفة دعوى محكمة بإشراف محامٍ متخصص وإذا لم تكن الدعوى محررة بطريقة سليمة يتم إلغاؤها ان شاء الله.

ختاماً

المخالفات التجارية في المطاعم والمقاهي ليست غرامات عابرة إطلاقاً، إنما تمثل مبالغ تثقل كاهل المشروع وقد تتسبب في فشله كاملاً، لذلك فإن الفرق بين النجاح والفشل فيها هو الوعي التام بالأنظمة والقوانين والاستثمار في الاستشارات القانونية والمالية منذ البداية والتعامل مع المخالفات كتهديد حقيقي وليست روتين يومي، وبذلك يمكنكم تحقيق النجاح الاستثماري وبناء مشاريع قوية ذات سمعة طيبة ووجود راسخ.

انتهى

تم إعداد هذا الطرح بالشراكة بين شركة بحاث وجمعية ملاك المطاعم والمقاهي، بهدف إثراء المعرفة في قطاع الضيافة.